

# أسس ومقومات التوافق الزوجي في الإسلام

التساؤل الثالث:

ما أسس ومقومات التوافق الزوجي في الإسلام؟

١. الاختيار

٢. النظر والرؤية (التعرف)

٣. الرضى

٤. الكفاءة

٥. الصداق

٦. القوامة

٧. حسن العشرة



## أسس ومقومات التوافق الزوجي في الإسلام

### التساؤل الثالث:

ما أسس ومقومات التوافق الزوجي في الإسلام؟

يتسم نظام الزواج في الإسلام بالتوافق مع مقتضيات الفطرة ومصالح المجتمع .

فالشريعة الإسلامية يوصفها آخر الشرائع السماوية أنمها الخالق سبحانه وتعالى وأكملها في عموم ما جاءت به منهج الحياة عامة، وما يتضمنه من منهج خاص للكيان الأسرى... ومن أهم مقومات وأسس التوافق الزوجي في الإسلام ما يأتي:

#### ١- الاختيار

يقوم نظام الزواج في الإسلام على مبدأ حرية الاختيار لكل من الطرفين، على أن وجهة النظر في الاختيار مبنية على أساس النظرة العامة لأهداف الزواج وتكوين الأسرة ووظائفها، بالإضافة إلى ما في الزواج من معانٍ أقرب إلى طاعة الله وأمر دنيوية يثاب المرء على فعلها، ومن هذا المنطلق كانت وصية الإسلام باختيار ذات الدين والخلق مراعيًا بذلك القيم المعنوية لكونها تسمر بصاحبها سموً يجعله فوق صفائر الأمور، وهي ما تجعل كلا الزوجين أكثر عطاءً، كما أنها مقياس استمرارية العلاقة الزوجية وضمان لبقاء الأسرة والله سبحانه وتعالى أمر باختيار المرأة ذات الدين

وفصلها على غيرها لقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَكْفُرُوا بِالْمَشْرُكَاتِ حَتَّىٰ يُؤْمِنَ بِالْأُمَّةِ مُؤْمِنَةً خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ وَلَا تَتَكْفُرُوا بِالْمَشْرِكِينَ حَتَّىٰ يُؤْمِنُوا وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ أُولَٰئِكَ يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى الْجَنَّةِ وَالْمَغْفِرَةِ ﴾ [البقرة: ٢٢١].

والتشريع الإسلامي وضع أمام كل من الرجل والمرأة قواعد تنظيمية لاختيار الزوجة إن سلكها الإنسان كان الزواج الميسر وكانت الأسرة المسلمة. ولهذا ارشد الرسول ﷺ الرجال الذين يقدمون على الزواج بأن يظفروا بذات الدين، فقد قال الرسول ﷺ: (تنكح المرأة لأربع: لمالها ولحسبها ولجمالها ولدينها فاظفر بذات الدين تربت يداك) [صحيح البخاري، ج ٣، ١٦٣٩].

وهذا لا يعنى إغفال الجمال أو المال أو حتى التوافق النفسى والتكافؤ النسبى، وإنما المهم أن يكون ذلك كله محكوماً بالصلاح الدينى فإذا كانت المرأة المرغوب نكاحها ملتزمة بأحكام الشرع، فلا ضير أن يشترط الرجل فيها الجمال أو الحسب أو الغنى أو الثقافة، أو ما إلى ذلك. وهالدين يعتبر من أهم المعايير أثناء الاختيار لأن المال قد يذهب، والجمال أمر نسبى وقد يذوى ويغيب والحسب قد يجلب الغرور ويبقى الدين يحمى هذا البناء بعد توفيق الله، ويدعو إلى مكارم الأخلاق ويحفظ الحقوق ويمنع من الانحراف والزيغ والطغيان. وقد روى أنس رضى الله عنه عن النبى ﷺ قوله: (من تزوج امرأة لعزها لم يزد الله إلا دلاً!! ومن تزوجها لمالها لم يزد الله إلا فقراً!! ومن تزوج امرأة لم يرد إلا أن يفض بصره ويحصن فرجه أو يصل رحمه بارك الله له فيها وبارك لها فيه)، وعن أبى أمامة رضى الله عنه

عن النبي ﷺ قال: (ما استفاد المؤمن بعد تقوى الله خيراً له من زوجة سالحة، إن أمرها أطاعته وإن نظر إليها سرته، وإن أقسم عليها أبرته، وإن غاب عنها نصحتة في نفسها وماله) [رواه الحاكم وصححه وأقره الذهبي (١٦٢/٢)].

وهذا بالنسبة للمرأة أما الرجل فعلى أهل المخطوبة ووليها في المقابل البحث على الخاطب ذي الدين والخلق يقوم بالواجب الأكمل في رعاية الأسرة ويؤدى حق زوجته الذى شرعه الإسلام، لقول الرسول ﷺ: (إذا جاءكم من ترضون دينه فوزجوه، ألا تفعلوا تكن فتنة في الأرض وفساد عريض) [صحيح سنن الترمذى، ٨٦٦].

## ٢. النظر والثروية (التعرف):

أجاز الإسلام النظر إلى المخطوبة لحصول الموافقة بين الطرفين وحدوث التوافق الروحي لأن الأرواح جند مجتدة ما تعارف منها ائتلف وما تناكر منها اختلف، وقد روى أن المغيرة بن شعبه خطب امرأة فقال له النبي ﷺ: (انظر إليها، فإنه أحرى أن يؤدم بينكما) [رواه البخارى ومسلم]، وبذلك لم يحدد الرسول القدر الذى يراه من مخطوبته، بل أطلق له ذلك فى حدود ما يسيغه عرف البيعة، والمعروف أن الإسلام لا يجيز للرجل أن ينظر من المرأة الأجنبية إلى غير الوجه والشفتين ولكنه استثنى طرف الخطبة فقال ﷺ: (إذا خطب أحدكم المرأة فإن استطاع أن ينظر منها ما يدعوه إلى نكاحها فليفعل) [صحيح الجامع الصغير، ج ١، ١٤٩].

ويكره الإسلام أن يكون الإقدام على الزواج دون نظر وثبت خشية أن تنقطع العلاقات عندما تتبين الحقيقة؛ ولذا سمح للمرأة أن ترى خطيبها

وفى المقابل نجد الإسلام أباح للطرفين النظر بشرط وجود المحرم صيانة  
 للمحرمات ومنعاً للخلوة التي قد تسمى إلى أحد الطرفين أو كليهما فلا يحل  
 للخاطب أن يخلو بالخطيبة قبل العقد كما روى عن ابن عباس أن النبي ﷺ  
 قال: (لا يخلون رجل بامرأة إلا مع ذي محرم) [صحيح البخارى، ج ٣،  
 ٢٥٢٣].

وعلى الرغم من أهمية هذا الأساس لتحقيق التوافق بين الطرفين المعنى  
 على حرية الاختيار والرغبة الذاتية فى الارتباط إلا أن هناك كثيراً ممن  
 يرون أن رؤية الخاطب لا يسمح به شرف العائلة والغيرة على الكرامة  
 والعرض، وفى المقابل نجد من يرى أن الرؤية لا تكفى فى تعرف كل  
 منهما الآخر فيسمحون بالعشرة الطويلة والخلوة المحرمة حتى يعرف كلا  
 منهما الآخر ويعرف كامن أخلاقه وميوله، وكلا الصنيعين ينتج عنهما فى  
 كثير من الأحيان مشكلات ذات تأثير سلبي.

### ٢. الرضا:

رضا المرأة شرط لإجازة النكاح وفق الصيغة المتضمنة للإيجاب  
 والقبول، والإسلام يوجب استئذان المرأة قبل تزويجها ويعتبر رضاها شرطاً  
 لتنفيذ العقد وهو مذهب أبى حنيفة استناداً إلى قوله ﷺ: (لا تنكح الأيم حتى  
 تستأمر. ولا تنكح البكر حتى تستأذن، وقالوا: يا رسول الله وكيف إذن؟ قال:  
 أن تسكت) [صحيح مسلم، ١١٤١٩]. وعن عائشة إنها قالت: يا رسول الله إن  
 البكر تستحي، فقال: رضاها صحتها وفى رواية، أن البكر تستحي أن تتكلم  
 فقال: رضاها صحتها وفى رواية أن البكر تستحي أن تتكلم فقال: سكاتهما  
 [قرارها] [صحيح البخارى، ج ٣، ٤٢].

فلا يكفي في أصح الآراء والمذاهب - رضا الولي ولو كان أباً ما دام الطرفان أو أحدهما غير راضٍ بقلبه وضميره . وقد جعلت الشريعة الإسلامية الأمر شورى بين الفتاة وولي أمرها وأمها حيث استوجبت من الولي أخذ رأي المخطوبة في زوج المستقبل المرشح مع أخذ رأي أمها لأنها على دراية بأحوالها .

وقد ثبت في الصحيحين أن خنساء بنت جذام زوجها أبوها وهي كارهة وكانت ثيباً فأنت رسول الله ﷺ فرد نكاحها، وفي السنن من حديث ابن عباس أن جارية بكرأ أنت النبي ﷺ فذكرت أن أباه زوجها وهي كارهة فخبرها النبي ﷺ فقالت: قد أجزت ما صنع أبي ولكني أردت أن أعلم النساء أن ليس للأباء من الأمر شيء . السنن أبي داود، ج ٢، ٢٢٢٢ .

وكذلك الحال بالنسبة للرجل فليس لأحد أن يجبره على الزواج من امرأة لا يرغب فيها؛ لأن لو دخل كل منهما حياته الزوجية وهو مجبر فإنه لن يجد الممكن النفسى ولا الروحى على الرغم من أهمية هذا الأساس (الرضا من الطرفين) لتعزيز إرساء البناء الأسرى على دعائم وطيدة وأسس راسخة من الحب والرغبة في التفاهم بين الطرفين .

#### ٤. الكفاءة:

**والكفاءة في الاصطلاح:** هي المساواة في أمور اجتماعية تساعد على التقارب والاستقرار بين الزوجين ويعتبر الإخلال بها مفسداً للحياة الزوجية .

وهو شرط لصحة العقد، ومن الأسس الضرورية لاستمرار الحياة الزوجية، وعنصر مهم لضمان حسن العشرة والتوافق بين الزوجين لإقامة

علاقة خالية من الشغرات التي قد تتسبب في وقوع مشكلات مستقبلية.  
فأهداف الزواج تتطلب البحث عن الطرف المكافئ، ليستطيع الطرفان  
التعاون على إقامة الأسرة السوية.

والكفاءة بين الزوجين قد اختلف الفقهاء فيها اختلافاً كبيراً؛ فالحنفية  
اعتبروا الكفاءة في ستة أمور، هي: النسب والإسلام والحرية والديانة والمال  
والحرفة، بينما المذهب الشافعي زاد السلامة من العيوب ولم يذكر الكفاءة  
في المال وذكر الكفاءة في النسب والإسلام والتدين وسماها الكفاءة في  
الفقه. واعتبر الكفاءة في الحرفة وفي الحرية وشدد فيها. أما مذهب مالك  
فاعتبر الكفاءة فقط في التدين والتقوى والسلامة من العيوب. أما المذهب  
الحنبلي فعلى روايتان عن أحمد: إحداهما أنه كالْمذهب الشافعي ما عدا  
السلامة من العيوب في الجملة، والثانية أنه لا كفاءة إلا في التقوى  
والنسب، والنصحيح في هذه المسألة - والله أعلم - هو اعتبار الكفاءة فقط  
في الدين والحال لقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَكْفُرُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّىٰ يُؤْمِنُوا بِالْإِسْلَامِ  
مُؤْمِنِينَ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكٍ وَلَا يُؤْمِنُ إِلَّا بِالْإِسْلَامِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [النور: ٢٢١] وقوله: ﴿ الْزَّانِي لَا يَنْكِحُ  
الزَّانِيَةَ وَلَا يُؤْمِنُ حَتَّىٰ يُؤْمِنُوا بِالْإِسْلَامِ ﴾ [النور: ١٣] وقوله: ﴿ الْخَمِينَاتُ لِلْخَمِيثِينَ وَالْخَمِيثُونَ لِلْخَمِينَاتِ  
وَالطَّلَبَاتُ لِلطَّلَبِينَ وَالطَّلَبُونَ لِلطَّلَبَاتِ أُولَئِكَ مَبْرُؤُونَ مِمَّا قَالُوا لَهُمْ مَغْفِرَةٌ رَّبُّكَ  
كَرِيمٌ ﴾ [النور: ٢٦].

والكفاءة في الزواج حق المرأة ووليها العاصب، ويثبت هذا الحق لكل  
منهما على حدة بحيث لو سقط أحدهما حقه لم يسقط الآخر إلا بإسقاطه له

ولو اتفقا على إسقاط هذا الحق سقط ولم يكن لأحدهما حق طلب الفسخ عند فواته. ولو زوجت البالغة العاقلة نفسها أو زوجها وليها برضاها واشترطت هي أو اشترط وليها على الزواج أن يكون كفوًّا لها ثم ظهر أنه ليس بكفء كان للمرأة أو وليها حق الفسخ.

أما لو زوجت المرأة نفسها ولم تشتط على الزوج أن يكون كفوًّا، ولم تعلم من حاله أنه كفو أو غير كفو سقط حقها في الكفاية لتقصيرها في البحث عن حال الزوج قبل الإقدام على الزواج وعدم اشتراطها عليه أن يكون كفوًّا ولا يسقط حق الولي في الكفاءة، إذا لم يرض بالزواج قبل العقد لانقضاء التقصير من جانبه؛ فيكون له حق الاعتراض وطلب الفسخ. وأما لو كان الذي تولى الزواج هو الولي، ولم ترض المرأة بهذا الزواج قبل العقد سقط حقه في الكفاءة لتقصيره في السؤال عن الزوج والاشتراط عليه، ولم يسقط حق المرأة لعدم تقصيرها من جانبها.

#### ٥. الصداق:

قال تعالى: ﴿ وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُنَّ نَفْسًا فَكُلُوهُنَّ مِثْلًا مَّرِيئًا ﴾ [النساء: ٤]، فالصداق في الإسلام ليس مقصوداً لذاته، ولا تكميلاً لقيمة المرأة، وإنما هو تعبير حسي عن صدق اقتران الزوج بالزوجة وتقديرها لها ولذا سمي صداقاً. فهو بذلك حق للمرأة ولا يكون عقد نكاح دونه فلو عقد بغير ذكر الصداق صح ووجب لها مهر المثل بالدخول على الصحيح، وليس للزوج حق الرجوع فيه بعد وفاتها فيسقط ذلك الحق بوفاتها أو الدخول بها. فقط إجازة استرجاعه في حالة فسخ الخطبة، كما جعل مقداره حسب استطاعة الزوج وطاقته، فلم يعتبر حداً أقصى أو أدنى

لنمهر حرصاً من نظام الإسلام على عدم المغالاة في المهور فالإسلام يحرم الإسراف والتبذير في أى مظهر من مظاهر الحياة .

روى عن أبى العجفاء، قال: سمعت عمر يقول لا تغلوا صدق النساء فإنها لو كانت مكرمة في الدنيا أو تقوى في الآخرة كان أولاكم بها النبي ﷺ ما أصدق رسول الله ﷺ امرأة من نسائه ولا أصدق امرأة من بناته أكثر من اثنتى عشرة أوقية لرواه الخمسة وصححه الترمذى [١]. ولو كان الرجل مقتدرأ فلا حرج أن يبتغى النكاح بما شاء من مال، أما إن كان فقيراً فالإسلام لا يرضى أن يكلف نفسه فوق طاقته فيدفع مهراً كبيراً. كما روى عن أبى هريرة قال جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: تزوجت امرأة من الأنصار فقال له النبي: هل نظرت إليها فإن في أعين الأنصار شيئاً، قال: قد نظرت إليها، قال: علام تزوجتها، قال: على أربع أواق، فقال له النبي ﷺ: على أربع أواق كأنما تدحتون الفضة من عرض الجبل ما عندنا ما نعطيك ولكن عسى أن نبعثك في بعث نصيب فيه، قال: فبعثت بعثاً إلى بنى عيسى بعث ذلك الرجل فيهم. [اصحيح مسلم، ج ٥، ٢٣٤٧١].

والمغالاة في المهور ليس من مصلحة كلا الزوجين بل قد يؤدي إلى تعكير صفو الوئام بين الزوجين فالزوج الذى يستدين من أجل إتمام زواجه والقيام بمتطلبات الزواج، فكتيراً ما يصاب بانقباض النفس وضيق الصدر بعد الزواج فتتجاذبه الهموم والأحزان، وكتيراً ما يصاحب ذلك نظرة حادة وعبارات جارحة على الزوجة التى هى فى نظره سبب ثمقائه بالدين المورق، ومن هنا كانت أهمية هذا الأساس فى توفير وضمان سلامة الدين المورق، ومن هنا كانت أهمية هذا الأساس فى توفير وضمان سلامة البناء الأسرى وتحقيق استقراره .

## ٦. القوامة:

اختص الله الرجل بالقيام بما تستلزمه الحياة من الشؤون الخارجية المعقدة التي تتطلب مجهوداً، وجعل للمرأة القيام بالأمر التي تستطيع القيام بها بمهارة كتربية الأطفال والقيام بشؤونهم، ولم يمنعها من الدراسة والقيام بالعمل خارج البيت ما دامت قادرة على ذلك العمل، محافظة على كرامتها قائمة بواجبها، فالرجل رئيس الأسرة ومدير شؤونها. وكون الرجل قيماً على المرأة لا يعنى أن يمس عزتها وشخصيتها واحترامها، وإنما يجعلها عزيزة مصونة كريمة غير ممتهنة، وقال الله تعالى: ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ﴾ [النساء: ٢٢٨] وقوله: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾ [النساء: ٣٤]، فللنساء من الحقوق مثل ما عليهن من الواجبات، ولكن للرجال درجة زائدة على النساء هي قوامتهم عليهن؛ لأن الرجال مطالبون بالإففاق على الأسرة والعمل بكل وسيلة لإسعادها والتكفل بمطالبها.

وتكليف الرجل بالإففاق يجعله أولى بالقوامة لأن تدبير المعاش للأسرة ومن فيها داخل في هذه القوامة والإشراف على تصريف المال فيها أقرب إلى طبيعة وظيفته فيها...

وهذان هما العنصران اللذان أبرزهما النص القرآني وهو يقرر قوامة الرجال على النساء في المجتمع المسلم قوامة لها أسبابها من التكوين والاستعداد ولها أسبابها من توزيع الوظائف، والاختصاصات ولها أسبابها من العدالة في التوزيع من ناحية وتكليف كل طرف بالجانب الميسر له، والذي هو معان عليه من الفطرة وأفضليته في مكانها.. في الاستعداد للقوامة والتدريب عليها.. والنهوض بأسبابها.

## ٧. حسن العشرة:

لقد جعل الإسلام العشرة بالمعروف فريضة على الرجال، حتى في حالة كراهية الزوج لزوجته فإن كانت الكراهة لسوء خلق من غير ارتكاب فاحشة أو نشوز فهذا يندب فيه إلى الاحتمال بقوله تعالى: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَمَعْسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ١٩]، وعن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: (لا يفرك مؤمن مؤمنة إن كره منها خلقاً رضيت منها آخر) [صحيح مسلم]، وقد قال تعالى: ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ٢٢٨] وهذا يعني أن الأساس في تقرير الحقوق والواجبات هو العرف الذي تقضى به فطرة المرأة وفطرة الرجل، وقد أفاض الفقهاء في بيان حقوق كل منهما، والحق الذي تقضى به الفطرة السليمة هو ما أفضى به النبي ﷺ بين علي وابنته فاطمة حيث فد أفضى علي ابنته بخدمة البيت ورعايته، وعلي زوجها بالعمل والسعي والكسب خارج البيت، كما يقضى الإسلام بالتعاون بينهما إذا دعت الضرورة إلى ذلك، ومن حسن العشرة أيضاً عدم قيام أي طرف بتكليف الطرف الآخر ما لا يطيق واستمرار الود والحب والعودة والرحمة بين الطرفين.

وقد قال الرسول ﷺ في ذلك: (استوصوا بالنساء خيراً) [صحيح البخاري، ج ٣، ٥١٨٦]، وحسن العشرة لا تقتصر على الماديات كالتعام والسكن والملبس والمشرب أو على مجرد تلبية الزوجة رغبة زوجها إذا دعاها، ولكنه أعمق من ذلك حيث يتمثل في ذلك العلاقة النفسية العميقة التي عبر عنها القرآن الكريم بمصطلحات السكن والعودة والرحمة واللباس والميثاق الغليظ، وقد جعلت الشريعة الإسلامية لكل طرف على الآخر حقوقاً بينتها كتب الفقه والأحوال الشخصية.